إشادات دولية في جنيف بقطاع الاتصالات المحلي

الاتحاد الدولي للاتصالات: الكويت تسير بخطوات سليمة نحو التحول الرقمي

م.سالم الاذينة والسفير جمال الغنيم خلال أعمال مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات (كونا)

كونا: أشاد المدير العام للاتحاد الدولي للاتصالات هولين زاو أمس بأداء وفد الكويت المشارك في اعمال مجلس الاتحاد المنعقد حاليا بمقر الاتحاد جنيف.

وثمن زاو في جلسة خاصة لمجلس الاتحاد لاستعراض انشطة قطاع الاتصالات الكويتي البرامج والمشروعات التي تقوم بها الكويت لتحويل البلاد الى مركز اقليمي وعالمي متطور في قطاع الاتصالات والمعلومات، مؤكدا ان الاتحاد سيواصل تعاونه الوثيق مع الكويت لتحقيق اهدافها.

من جهته، اعتبر مدير الاتحاد الدولي للاتصالات الاقليمي للمنطقة العربية ابراهيم حداد ان الكويت هي احد اقدم الدول الاعضاء بالاتحاد وهذا يعكس دور الكويت المتميز في اثراء المناقشات داخل المجلس.

واضاف ان الكويت رائدة في مجالات الاتصالات اذ من اوائل الدول العربية في اطلاق خدمات الهواتف النقالة ومن اوائل دول العالم التي اتجهت لاستخدام الجيل الخامس من شبكات الهواتف المحمولة والمعرفة اختصارا باسم (5G).

واوضح حداد ان سياسات الكويت في قطاع الاتصالات يؤكد ان البلاد تسير في خطوات سليمة صوب التحول الرقمي وان الكويت دخلت بالفعل في عالم التطبيقات الرقمية المختلفة مثل التعليم والصحة والخدمات الحكومية.

بدوره، اكد رئيس هيئة الاتصالات العامة وتقنية المعلومات م.سالم الاذينة ادراك حكومة الكويت اهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز المجالات التنموية سواء الاقتصادية او التجارية والاجتماعية.

ولفت الى الجهود الحثيثة التي تبذلها الكويت لتطوير هذا القطاع الحيوي مثل مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ومشروع الممر الإقليمي والعمل على جعل الكويت مركزا عالميا للبيانات والمحتوى العالمي.

وذكر ان تفعيل شبكات الجيل الخامس للهواتف المحمولة يأتي استكمالا لمسيرة البلاد بمواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات بناء على توجيهات ودعم سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

واكد أهمية دعم نشاطات المكاتب الإقليمية وتزويدها بكل المتطلبات الرئيسية من موارد مالية وبشرية وفنية وصلاحيات للمساهمة في تعزيز جهود الاتحاد في تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الإقليمية.

ودعا الاذينة الدول الأعضاء بمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات الى التعاون لتحقيق رؤية الاتحاد المشتركة في الوصول الى عالم تكون فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدرا لتحقيق الصالح العام لكل فرد.

واضاف ان الاتحاد ساهم في تذليل جميع الصعوبات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للأمم المتحدة وذلك من خلال اصدار القرارات ذات الصلة لافتا الى دور الاتحاد في تشجيع الابتكار القائم على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم الاقتصاد والمجتمع الرقميين والقرار الخاص باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد فجوة الشمول المالي.

كما لفت أيضا الى القرارت المتعلقة بتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد والسعي الى تطوير مقرات ومباني الاتحاد في المستقبل.

3,8 تريليونات دولار قيمة المشاريع الخليجية خلال مايو

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن مؤشر سوق المشاريع الخليجية ارتفع بشكل طفيف خلال مايو الماضي، حيث زادت القيمة الإجمالية للمشروعات المخطط لها أو الجاري تنفيذها بنسبة 0,2٪ لتصل إلى 3,87 تريليونات دولار، ويمثل هذا النمو ارتفاعا بنسبة 0,4٪ عن 3,85 تريليونات دولار من المشاريع التي رصدها المؤشر قبل عام.

وأضافت المجلة انه في حين تعتبر التغيرات التي تطرأ على المؤشر على المستوى الإقليمي هامشية، إلا أن هناك تقلبات أكثر أهمية إذا نظرنا للأرقام الخاصة بأسواق البلدان في المنطقة كل على حدة.

وكانت سلطنة عمان أفضل الأسواق أداء خلال الشهر الماضي، حيث سجلت نموا بنسبة 5,2٪، كما أن السلطنة كانت صاحبة الأداء على أساس سنوي بنمو نسبته 15,3٪، ما يعني أن القيمة الإجمالية للمشاريع المخطط لها أو الجارية في السلطنة قد وصلت الآن إلى أكثر من 202 مليار دولار. يأتي هذا النمو على الرغم من إكمال عمان أحد أكبر مشاريعها ـ مطار مسقط الدولي الجديد في أواخر 2018. وسجلت الإمارات نموا بنسبة 1,1٪ خلال الشهر الماضي، ما رفع قيمة سوق مشاريعها إلى 927 مليار دولار، كما سجل العراق نموا إيجابيا بنسبة 0,8٪.

الدول الأسوأ أداءً

وفي المقابل، سجلت كل من الكويت والبحرين والسعودية وإيران نموا سلبيا خلال هذا الشهر. وكانت السعودية هي الأسوأ أداء في السوق، حيث انخفضت القيمة بنسبة 1,2٪ إلى 1,38 تريليون دولار، ومع ذلك فإنها تتجاوز كثيرا ما سجلته سوق الإمارات ثاني اكبر أسواق المشاريع في المنطقة، ويأتي الفرق من مشروع واحد ـ وهو مخطط مدينة نيوم السعودية بقيمة 500 مليار دولار.

النفط يهبط 2٪ نتيجة زيادة مفاجئة للمخزونات الأميركية

الإمارات: «أوبيك» بصدد الاتفاق على تمديد تخفيضات الإنتاج

رويترز: قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إن أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) قريبون من الاتفاق على تمديد تخفيضات الإنتاج.

وأضاف المزروعي في المنتدى الاقتصادي الدولي للأميركيتين أنه يجب نظرا لمخزونات النفط الحالية أن تظل قيود الإنتاج قائمة أو تمديدها «على الأقل لنهاية العام». وتابع «القرار الصحيح هو التمديد».

وذكر المزروعي لاحقا في مقابلة على هامش المنتدى الاقتصادي «أعتقد أن الطلب على النفط سيظل قويا في 2020». وأوضح المزروعي للصحافيين لاحقا على هامش المنتدى بالقول: «نعمل على ضبط المواعيد»، مؤكدا أنه ليس لديه أفضلية محددة فيما يتعلق بعقده هذا الشهر أو الشهر التالي.

وقال «بالنسبة لي، لا فارق.. نحن نتحدث عن فاصل زمني لا يتجاوز أسبوعين.. أهم شيء هو ما نعلمه اليوم، وما نعلمه اليوم يقول لنا إننا بحاجة للتمديد، من وجهة نظري».

بدوره، قال وزير النفط الإيراني بيجن زنغنه في خطاب اطلعت عليه «رويترز» إنه لا يتفق مع اقتراح تعديل موعد الاجتماع إلى أوائل يوليو.

إلى ذلك، هبطت أسعار النفط نحو 2٪ خلال تداولات أمس متأثرة سلبا بفعل توقعات طلب أضعف وزيادة مخزونات الخام الأميركية رغم تنامي التوقعات بتمديد تخفيضات الإنتاج الحالية التي تقودها منظمة أوبيك.

ونزلت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 1,16 دولار للبرميل أو 1,86٪ إلى 61,13 دولارا للبرميل، فيما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1,04 دولار أو 1,95٪ إلى 52,23 دولارا للبرميل.

وخفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2019، وإنتاج الخام الأميركي في تقرير شهري صدر امس الأول. وخفضت الإدارة توقعاتها لنمو الطلب العالمي على الخام بواقع 160 ألف برميل يوميا إلى 1,22 مليون برميل يوميا، وقلصت توقعات الإنتاج الأميركي لعام 2019 إلى 12,32 مليون برميل يوميا أي بما يقل 140 ألف برميل يوميا عن توقعات مايو. كما أبقت زيادة مفاجئة لمخزونات الخام الأميركية أسعار النفط تحت ضغط.وبحسب معهد البترول الأميركي، زادت مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام بمقدار 4,9 ملايين برميل على مدى أسبوع حتى السابع من يونيو إلى 482,8 مليون برميل، وذلك مقارنة مع توقعات المحللين بانخفاضها بمقدار 481 ألف برميل.

خلال قمة مجموعة العشرين

وزير التجارة الأميركي يستبعد التوصل لاتفاق تجاري مع الصين

قال وزير التجارة الأميركي ويلبر روس إن قمة مجموعة العشرين التي ستعقد في اليابان في وقت لاحق من الشهر الجاري قد تكون فرصة جيدة للقاء الرئيسين «ترامب» و«شي» لاستئناف المحادثات التجارية.

وأضاف روس في مقابلة مع «بلومبيرغ» ـ أن أقصى ما سيقوم به الرئيسان هو أنهما سيقرران إعادة فتح المناقشات مرة أخرى، مشيرا إلى أنه من المستبعد التوصل إلى اتفاق خلال القمة نظرا لاحتياج الأمر إلى وضع الكثير من التفاصيل عبر مفاوضين فنيين قادرين على الإلمام بكل التفاصيل.

ويرى روس أنه من السابق لأوانه التكهن بنتيجة أي اجتماع بين الزعيمين، في ظل رفض وزارة الخارجية الصينية تأكيد إجراء مثل هذا النقاش الثنائي في القمة المزمع عقدها في 28 و29 يونيو. وأشار إلى أنه من الصعب تحديد الموضوعات التي ستكون محل مناقشة في لقاء الرئيسين في الوقت الذي يظل فيه عقد اللقاء غير مؤكد حتى الآن.

بسبب مخاوف التجارة الأميركية ـ الصينية

الذهب يتعافى مع تراجع الإقبال على المخاطرة

أسعار الذهب

رويترز: ارتفعت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس بعد أن بلغت أدنى مستوى في أسبوع في الجلسة السابقة، إذ اندلعت مخاوف بشأن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، مما يكبح الإقبال على المخاطرة ويعزز الطلب على المعدن النفيس الذي يعتبر ملاذا آمنا.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,7٪ إلى 1335,34 دولارا للأوقية (الأونصة) بعد أن انخفض لأدنى مستوياته منذ الثالث من يونيو عند 1319,35 دولارا في الجلسة السابقة. وصعد الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0,6٪ إلى 1339 دولارا للأوقية.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة واحدا٪ إلى 14,85 دولارا للأوقية بينما زاد البلاتين 0,7٪ إلى 817,80 دولارا للأوقية، في حين نزل البلاديوم 0,3٪ إلى 1389,75 دولار للأوقية، ليهبط من أعلى مستوى في 6 أسابيع عند 1400,50 دولار والذي لامسه في الجلسة السابقة.

احتياطيات نفط السعودية تقفز 12٪

رفعت شركة النفط البريطانية بي.بي تقديراتها لاحتياطيات النفط الخام السعودية والأميركية في نهاية العام الماضي بنسبة 12٪ و22٪ على الترتيب، وذلك في مراجعتها الإحصائية لقطاع الطاقة العالمي للعام 2019 والتي تعد مرجعا للصناعة.

وتغير تقدير احتياطيات النفط السعودية المؤكدة إلى 297,7 مليار برميل في نهاية 2018، من 266,2 مليار برميل في تقرير العام الماضي، بحسب ما نقلته «رويترز». وجاءت الزيادة بعد أن بدأت المملكة إعلان احتياطيات النفط والغاز وسوائل الغاز الطبيعي بشكل منفصل، بحسب ما قاله سبنسر ديل كبير اقتصاديي بي.بي في تصريحات للصحافيين. وقال ديل إن احتياطيات سوائل الغاز الطبيعي كانت تذكر سابقا ضمن احتياطيات الغاز، ما أسفر عن تراجع إلى 208,1 تريليون قدم مكعبة من 283,8 تريليون قدم مكعبة في 2017. ورفع التقرير تقديرات الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة، التي أصبحت أكبر منتج في العالم في 2018، إلى 61,2 مليار برميل من 50 مليار برميل في نهاية 2017.

111 مليار دولار أرباح «أرامكو»

نقلت وكالة رويترز عن بيان لشركة أرامكو السعودية أن صافي ربح الشركة العائد للمساهمين بلغ 111,07 مليار دولار.

وذكر البيان أن إيرادات أرامكو بلغت 355,94 مليار دولار في 2018 ارتفاعا من 264,17 مليار في 2017. وبلغت مطلوبات الشركة شاملة القروض والالتزامات تجاه الحكومة 48,9 مليار دولار في 2018، صعودا من 39,7 مليار دولار في 2017، في حين بلغت أصول الشركة الإجمالية 358,9 مليار دولار العام الماضي، ارتفاعا من 294,01 مليار دولار في 2017، فيما بلغت تكاليف التشغيل في أرامكو السعودية 143,03 مليار دولار في 2018 ارتفاعا من 108,73 مليارات دولار في 2017.

لماذا يحتاج العالم إلى جولة جديدة من خفض أسعار الفائدة؟

قد يبدو الاحتياطي الفيدرالي معترضا على العودة إلى خفض أسعار الفائدة، لكن السؤال لم يعد ما إذا كان سيفعل ذلك أم لا، وإنما متى سيفعله، ورغم أنه يحبذ نهج الصبر، فكلما تأخر كان العالم في وضع أكثر خطورة، بحسب تقرير لـ«ساوث تشاينا مورنينغ بوست».

ويرى التقرير ان خطى الاقتصاد العالمي نحو الانتعاش تتعثر بمرور الوقت، والمخاطر باتت كثيرة في أسواق الأسهم، وبدلا من انتظار وقوع ما لا تحمد عقباه، فقد حان الوقت للبنوك المركزية لتعلن استعدادها لتخفيف سياستها مرة أخرى.

شكوك حول الاقتصاد العالمي والأميركي

ويقول التقرير ان البقاء في وضع استباقي هو أمر ضروري، لكن البنوك المركزية الكبرى لاتزال تخوض صراعا عميقا في الوقت الراهن، فالغريزة الطبيعية لها تدعوها إلى إعادة السياسات إلى ما كانت عليه سابقا، بعد 10 سنوات من الإفراط في توفير السيولة.

مع ذلك، فإن هناك عقبات رئيسية تقف في طريقها، إذ لاتزال الهزات التي تسببت فيها أزمة 2008 محسوسة في أرجاء النظام المالي، في حين أن الحرب التجارية العميقة بين الولايات المتحدة والصين تشكل تهديدا متزايدا للرفاهية العالمية.

وتأثرت الثقة الاقتصادية بقوة، فالتجارة العالمية في تراجع، ويتم تقويض الاستقرار العالمي، لذا فالوقت ليس مناسبا لاكتفاء صانعي السياسات بالمشاهدة، ويجب على البنوك المركزية الرئيسية أن تتحد لوضع حد لهذا التدهور التدريجي.

وقد يكون سوق العمل في الولايات المتحدة يمر بظروف جيدة للغاية، لكن الاقتصاد ككل يظهر علامات التباطؤ في ظل عدم اليقين الذي تخلفه الحرب التجارية والمخاطر السياسية المتزايدة داخل الكونغرس الأميركي.

أضف الى ذلك أن تفاؤل المستهلكين وثقة الشركات يترنحان ويفقد الاقتصاد الأميركي زخمه، ولا يوجد تهديد تضخمي محلي يدعو الاحتياطي الفيدرالي للقلق، لذا يمكن للبنك المركزي أن يتحرك مبكرا، لتكون نهاية هذه الدورة الاقتصادية أكثر هدوءا.

دور الصين وأوروبا

ووفق التقرير، فإنه يمكن للصين أيضا أن تكون أكثر سخاء فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ومع أنها حذرة الآن إزاء احتمالات خفض أسعار الفائدة مستقبلا، فإن الضغط لتخفيف سياساتها سوف يتزايد بفعل تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد. ويجب على الصين تجنب التباطؤ الاقتصادي الحاد بأي ثمن، والحفاظ على مستهدف النمو الذي حددته بكين عند 6٪ إلى 6,5٪ للعام الجاري، والذي يحتاج لخفض أسعار الفائدة وزيادة السيولة لإحداث فرق حقيقي.

وقد تتسامح بكين أيضا مع بعض تقلبات العملة قصيرة الأجل، خاصة أن مخاطر التضخم لاتزال منخفضة، فهي بحاجة لتعزيز صادراتها مرة أخرى، لذا قد تسمح مؤقتا بوصول سعر الصرف إلى 7 يوانات للدولار الواحد (يبلغ 6,90 يوانات حاليا).

من ناحية أخرى، يجب على البنك المركزي الأوروبي النظر في إمكانية خفض أسعار الفائدة مرة أخرى لتعزيز الانتعاش الاقتصادي الضعيف، لاسيما في ظل الخطورة المنطوية على صعوبة انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومع ظهور تصدعات عميقة في نشاط قطاع الأعمال الألماني.

وبصفتها أكبر دولة مصدرة في العالم، تعد ألمانيا مركزا رئيسيا للأنشطة التجارية العالمية، والعلامات التي تظهرها حاليا مثيرة للقلق، وعموما فإن الوحدة السياسية لأوروبا تتآكل، ما يثير علامات استفهام حول قدرة بروكسل على التعامل مع الأزمات الاقتصادية المقبلة.

لا بد من التحرك سريعاً

ويؤكد التقرير انه يجب على البنك المركزي الأوروبي أن يعمل كدرع أخيرة، مع إبقاء سياساته النقدية ميسرة للغاية للحفاظ على الثقة، خاصة أن بعض اقتصادات اليورو تعاني من اضطرابات حقيقية مثل اليونان وإيطاليا.

أما بالنسبة لليابان، فليس لديها خيار آخر سوى إبقاء سياستها النقدية ميسرة هي أيضا، فمع وصول الدين الحكومي إلى 250٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن زيادة الإنفاق والتخفيضات الضريبية ليست خيارات قابلة للتطبيق.

ويبدو أن تنسيق السياسات بين البنوك المركزية هو السبيل الوحيد للمضي قدما الآن، حتى إذا تمكنت الولايات المتحدة والصين من التحرك سريعا لتسوية خلافتهما التجارية، فلا تزال هناك فجوة كبيرة في إجمالي الطلب العالمي.